

خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وأثرها على الأشخاص ذوي
الإعاقة السمعية والبصرية وأسرهم في قصة الكرك



تأتي ورقة السياسات هذه ضمن البرنامج التدريبي: "نحو المشاركة الشاملة للنساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية"، المنفذ من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وبالشراكة مع الشريك السويدي للتنمية. يهدف البرنامج إلى إكساب 15-20 متدرباً ومنتدربةً سنوياً المهارات والأدوات اللازمة لكسب التأييد حول القضايا التي تهم النساء المهمشات والأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إنتاج أوراق سياسات تُعنى بالفئتين السابقتين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

يعكس المشروع آراء المؤلفين وليس بالضرورة وجهة نظر معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

شروط إعادة النشر: لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذا المشروع كلياً أو جزئياً وبأي وسيلة دون موافقة مسبقة من معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يُرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wana.jo

نشر بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن

المؤلفون: د. منار البكور، امانى الشمايلة، سدين العبيسات، عهد المجالي، لؤي العبيسات.

التدقيق: اسراء الشياب

صورة الغلاف: shutterstock

طُبِعَ في عمان، الأردن

جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن 2024 ©

جدول المحتويات

4	الملخص التنفيذي	1
4	منهجية الورقة	2
6	مقدمة	3
6	مصطلحات الورقة	4
7	الإطار القانوني	5
8	تحليل النتائج ومناقشتها	6
9	الآثار السلبية المترتبة على الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة التحديات التي يواجهونها	7
10	التوصيات	8

1. الملخص التنفيذي

تبلغ نسبة الاشخاص ذوي الإعاقة 11% من إجمالي المجتمع الأردني أي ما يقارب 651396 فرداً من ذوي الإعاقة حسب ما أشارت اليه دائرة الإحصاءات العامة في تعدادها عام 2015،¹ حيث تبلغ نسبة الإعاقة البصرية والإعاقة السمعية 6% و3.1% على التوالي من إجمالي الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن. يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة جملة من الصعوبات المتعلقة في الرفض المجتمعي والسلوكيات المسيئة كالتمييز وتداول الصورة النمطية السلبية لهم مما يؤدي إلى تأخير في تطور مهاراتهم العلمية والعملية، الأمر الذي قد يؤدي إلى حاجة مضاعفة إلى توفر خدمات دعم نفسي واجتماعي محلية متخصصة لمساعدتهم وأسرهم.

تسلط الورقة الضوء على واقع خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسرهم ومدى تأثير واقع الخدمات عليهم في قصة الكرك من خلال مراجعة المصادر الثانوية، واجراء المقابلات، وعقد مجموعة عمل مركزة لفهم مدى الوصول وتوفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسرهم في محافظة الكرك. تشير النتائج الى وجود تحديات تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة تتراوح بين قلة المعرفة والوعي لدى صناع القرار بشأن احتياجاتهم وحقوقهم، وضعف التحضير والتهيئة للبنية التحتية والمرافق اللازمة لتوفير الخدمات النفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى نقص عدد الكوادر المؤهلة لتقديم هذه الخدمات بشكل فعال. تقدم الورقة مجموعة من التوصيات لصناع القرار وأصحاب المصلحة، للمساهمة في تطوير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسرهم في الكرك تلخص كالآتي:

1. رفع وعي صناع القرار حول الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية المتعلقة بخدمات الدعم النفسي والاجتماعي من خلال المنظمات الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

2. تطوير برامج تدريبية حول كيفية التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية تستهدف العاملين في الجهات المعنية من خلال المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المحلية، وعقد دورات لغة الإشارة تستهدف

¹ دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن 2015، تقارير تحليلية، واقع الإعاقة (الصعوبات الوظيفية)، واقع الإعاقة للصعوبات الوظيفية فني الأردن، استناداً إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمساكن 2015، الأردن

http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/Analytical_reports/Handicap.pdf

الكوادر العاملين في المستشفيات والمراكز الشاملة بشكل عام والعيادات النفسية بشكل خاص بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

3. تطوير دليل وطني موحد لإجراءات تقييم فعالية مشاريع الصحة النفسية المستهدفة للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص.
4. إنشاء لجان من خلال المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تهدف إلى مراقبة آليات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية ومراقبة العمليات والخدمات أثناء تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لهم.
5. تهيئة مرافق مديرية الصحة من قبل وزارة الصحة ومديرية الاشغال العامة والبلدية في الكرك مما يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسرهم لتلقي خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وتهيئة المرافق الصحية للاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة وتخصيص ميزانيات محددة لذلك في الخطط الاستراتيجية السنوية.
6. تطوير المنصات الطبية الإلكترونية بما يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية لها.
7. إنشاء برامج توعوية وتثقيفية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الدعم النفسي والاجتماعي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسرهم من خلال المنصات الإعلامية والصحفية.

2. منهجية الورقة

اعتمدت الورقة على المنهجية التالية:

1. مراجعة مجموعة من المصادر والمراجع الثانوية تشمل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – الأمم المتحدة عام 2006 والاسراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (20) لسنة 2017، والتقارير السنوي الثاني لأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم في الأردن لسنة 2019-2020.
2. إجراء عدد من المقابلات المعمقة شبه المنظمة مع الجهات ذات العلاقة، تالياً أسمائهم مع حفظ الألقاب:
 - منذر الخرشة – مدير مؤسسة الملك الحسين، محافظة الكرك.
 - سليمان الصرايرة – مدير مكتب الارتباط للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إقليم الجنوب، محافظة الكرك.
 - حليلة التيمي – رئيس قسم التأهيل المجتمعي وتمكين العيش المستقل، المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - محمد ذباح الجمل – رئيس مركز الحسن للتشخيص المبكر للإعاقات، مديريةية الصحة الكرك.
 - سوزان الشمالية – ضابط ارتباط في الصحة النفسية، مديريةية صحة الكرك.
 - عمر المحادين – طبيب مقيم مؤهل طب أسرة، مديريةية الصحة.

3. عقد مجموعة نقاش مركزة مع 9 أشخاص من ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسره من قسبة الكرك.

3. مقدمة

يعد تقديم الخدمات المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة وتضمين التشريعات الضامنة التي تحفظ حقوقهم انعكاساً لتقدم المجتمع. ويبدأ تقديم الخدمات من مرحلة الطفولة المبكرة بدءاً بوضع برامج تعليمية وإرشادية من شأنها تقديم الخدمة الملائمة لاحتياجات الفرد من ذوي الإعاقة إسوةً بغيره من الأفراد من غير ذوي الإعاقة. من أهم هذه الخدمات تلك المعنية والمتخصصة في الصحة النفسية التي تتمثل بالدعم النفسي الاجتماعي (Psychosocial Support) ويشتمل هذا النوع من الدعم تقديم الاستشارة والإرشاد الفردي أو العلاج الجماعي للذين يعانون من اضطرابات أو ضغوط نفسية. كما يسهم هذا النوع من الدعم في مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على تقبل ذواتهم وتقبل المجتمع لهم، إذ يعتبر التقبل أحد العوامل الأساسية التي تمهد للتكيف والتوافق النفسي والاجتماعي لهم. بناءً على ذلك، يعتبر توفير الدعم النفسي الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة خطوة مهمة نحو تحقيق المساواة وتعزيز الشمولية في المجتمعات.

4. مصطلحات الورقة

الأشخاص ذوي الإعاقة (People with Disabilities): "كل شخص لديه قصور طويل الأمد في الوظائف الجسدية أو الحسية أو الذهنية أو النفسية أو العصبية، يحول نتيجة تداخله مع العوائق المادية والحوازر السلوكية دون قيام الشخص بأحد نشاطات الحياة الرئيسية، أو ممارسة أحد الحقوق، أو إحدى الحريات الأساسية باستقلال."²

الدعم النفسي الاجتماعي (Psychosocial Support): "هو مجموعة الخدمات التي يقدمها اختصاصيو الصحة النفسية لمن هم في أمس الحاجة إليها. سواء كانت مصممة لمساعدة الأفراد على التعامل مع اضطراب خطير أو للتخفيف من الضيق في مجتمعات بأكملها بعد مواجهة في الأزمات، فقد تشمل هذه الخدمات من استشارات الصحة النفسية، والتثقيف النفسي والدعم الجماعي إلى الدعم الروحي أو الديني والمساعدات الأخرى ويتم تقديمها من قبل أخصائيين علم النفس، والأخصائيين الاجتماعيين، من بين آخرين."³

المشاركة المجتمعية (Participation Community): "هي أسلوب عمل جماعي يهدف إلى تحقيق مزايا عديدة للفرد والمجتمع ملتزمة في ذلك بقيم العمل والتطوع والاختيار."⁴

² قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، المادة رقم (3)، البند (أ).

³ الرابطة الأمريكية لعلم النفس، قاموس علم النفس للرابطة الأمريكية لعلم النفس، <https://dictionary.apa.org/psychosocial-support>

⁴ شيرويت جوان، واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد، مجلة كلية التربية - جامعة بورسعيد، العدد رقم (14) يونيو 2013، رابط: https://jftjournals.ekb.eg/article_37795_5fa46bf369e2ddece5e5f6bcc6fe86d.pdf.

الإعاقة البصرية: تشمل الإعاقة البصرية كف البصر، وضعف البصر الشديد أو أي مرض أو حالة تؤدي إليهما.⁵

الإعاقة السمعية: تشمل الإعاقات سمعية الصم الكلي وضعف السمع المتوسط والشديد أو الشديد جدا أو أي مرض أو حالة تؤدي إلى فقدان أو ضعف السمع.⁶

5. الإطار القانوني

كفل الدستور الأردني للأشخاص من ذوي الإعاقة الحقوق التي تنص على الحماية والاندماج في المجتمع، حيث تم تعديل نص المادة (6) الفقرة الخامسة من الدستور الأردني في عام 2022 ليؤكد على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الاساءة والاستغلال.⁷ كما جاء قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 ليضع العديد المبادئ التي يجب مراعاتها عند تطبيق أحكام القانون فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة، منها دمجهم وقبولهم في شتى مناحي الحياة، باعتبارهم جزءا من طبيعة التنوع البشري، وضمان حقوق الأطفال ذوي الإعاقة والسعي لتطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم وتعزيز دمجهم ومشاركتهم في مجتمعاتهم. بالإضافة إلى العمل على الحد من أي عوائق مادية أو حواجز سلوكية قد تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تشمل نقص أو غياب الترتيبات التيسيرية المعقولة أو الأشكال الميسرة أو إمكانية الوصول والسلوكيات الفردية والممارسات المؤسسية التمييزية على أساس الإعاقة، والتي من شأنها تعصيب ممارسة الأشخاص من ذوي الإعاقة لأنشطة حياتهم اليومية أو تحول دون حصولهم على أحد حقوقهم الأساسية.⁸

حدد القانون أيضًا الالتزامات الواقعة على المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة مثل وزارة الصحة وبالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. حيث يجب عليها تضمين متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات التي تقدمها والبرامج الصحية والمعلومات الدوائية والغذائية في سياساتها واستراتيجياتها وخططها وبرامجها ذات الصلة.⁹ كما وقد عالج القانون جانب الخدمات التي تُقدمها مؤسسات التنمية الاجتماعية لذوي الإعاقة مثل خدمات الدعم النفسي والتمكين الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والوصول إلى مستوى رفاه عالي، وأكد أنه لا يجوز استبعاد الشخص أو تقييد وصوله إلى برامج وخدمات هذه المؤسسات والتأهيل ودور الحضانه على أساس الإعاقة أو بسببها.¹⁰

5 المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، قائمة تصنيف الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية، البطاقة التعريفية، https://hcd.gov.jo/AR/ListDetails/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9/1128/1015

⁶ نفس المصدر.

⁷ الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، رقم العدد 5770، سنة 2022، https://www.moppa.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D9%86%D8%A3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A_%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9_2022.pdf

⁸ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، المادة رقم (4)، البند (أ).

⁹ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، المادة رقم (23).

¹⁰ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، المادة رقم (27)، البند (أ).

وألزم قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 الجهات التي تقدم الخدمات الرعاية الإيوائية والنهارية والتأهيلية – سواء الحكومية أو غير الحكومية – بإجراء كشوفات عدّة لمتلقيها من ذوي الإعاقة، ومنها الكشف النفسي، مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وإطلاع أولياء أمورهم وفرق التنقيش من الجهات الرسمية ذات العلاقة على نتائج هذا الكشف.11 هذا وقد ألزم القانون كل من وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية، وكُلٌّ حسب اختصاصه، وبالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العمل على تعزيز مهارات العيش المستقل والاعتماد على الذات للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال توفير العديد من البرامج منها الإرشاد النفسي والتدريب على مهارات الحياة اليومية. بالإضافة إلى العمل على توفير برامج تطوير القدرات المهنية الاجتماعية لأسرهم، وتدريبها على كيفية الوصول إلى الخدمات المتاحة وخدمات التأهيل بأنواعها المختلفة، منها التأهيل النفسي والاجتماعي في مناطق قريبة من أماكن إقامة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وتيسير وصولهم إليهم.12

6. تحليل النتائج ومناقشتها

أظهرت نتائج الجلسة النقاشية التي عقّدت مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسرهم، والمقابلات المعمقة مع الخبراء والمختصين في مجال خدمات الدعم النفسي والاجتماعي أن محافظة الكرك تفتقر للمعلومات المتعلقة بمجال الدعم النفسي والاجتماعي وينعكس ذلك في تدني مستوى المعرفة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية عن المؤسسات المقدمة لخدمات الدعم النفسي والاجتماعي. بالإضافة، عدد المؤسسات التي تقدم خدمات الدعم النفسي في الكرك محدودة، حيث تُعد مديرية الصحة والتنمية الاجتماعية الركن الأساسي في المحافظة لدعم ومساندة الأشخاص ذوي الإعاقة.

يؤثر غياب المؤسسات المعنية سلبيًا على قدرة المجتمع على تلبية احتياجات أفرادها ويؤثر على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في النسيج الاجتماعي بشكل فعال، مما ينعكس سلبيًا على تجربتهم الحياتية. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر رقابة المشاريع والمؤسسات التي تعمل في مجال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وكذلك أسرهم إلى الكفاءة المطلوبة، حيث أعرب طبيب في مديرية الصحة في الكرك أن "الرقابة هي جزء من التطوير والتحديث والتنبؤ بالمخاطر التي يمكن تفاديها وتقليل أضرار المشكلة، ولكن لم نجد القدر الكافي من الرقابة والمتابعة على المديرية والجهات المسؤولة حيث أدى إلى تراجع تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي على عكس الواقع الذي نشهده في ازدهار الملف ليصبح ركن أساسياً من أركان المجتمع في محافظة الكرك ومحتوى اهتمام المؤسسات جميعهن".13 كما يُعد عدم وجود قدر كافي من المهارات والخبرات التي تعامل غير سليم مما يسبب الاحراج للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية.

11 قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، المادة رقم (28)، البند (أ)، الفقرة رقم (2).

12 قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، المادة رقم (29).

13 مقابلة فردية، د. عمر المحادين، طبيب مقيم مؤهل طب أسرة، مديرية الصحة الكرك

كما أظهرت النتائج بعض التحديات التي تؤثر على امكانية وصول الاشخاص الى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي. هذه التحديات تمثلت بالآتي:

- بُعد محافظة الكرك عن مراكز المنظمات الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجال النفسي حيث إنها تتمركز في العاصمة، "تكافل الجهود والخدمات في تحقيق الهدف أمر حتمي ولكن يوجد تحدي يعرقل العملية التطويرية لملف خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وقلة المؤسسات والمراكز التي تقدم الخدمات عن محافظة الكرك حيث تتمركز غالبها في محافظة العاصمة وهذا يشكل عبء على الأفراد لأنه يزيد الجهد البدني والتكلفة المالية التي باتت أيضاً سبباً رئيسياً في عدم الوصول إلى الخدمات في العاصمة عمان".¹⁴
- ضعف تهيئة مرافق مديرية الصحة لذوي الإعاقة السمعية والبصرية مما يعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات النفسية.
- تدني مستوى المعرفة حول الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي ضعف معرفتهم بكيفية التعامل معهم من قبل الجهات المعنية وصناع القرار في محافظة الكرك.

7. الآثار السلبية المترتبة على الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة التحديات التي يواجهونها

التحديات المذكورة أعلاه تؤدي إلى العديد من الآثار السلبية على الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسره في محافظة الكرك ومنها:

- تعزيز الحرج والعزلة: قلة الكوادر المؤهلة في تقديم الخدمات يمكن أن يزيد من الحرج والعزلة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصةً عندما يتعاملون مع مصطلحات غير لائقة أو تصنيفات خاطئة.
- نقص في الدعم والرعاية اللازمة: قلة المؤسسات التي تقدم خدمات الدعم النفسي يمكن أن يتسبب في نقص الخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسره.
- ضعف التنفيذ القانوني: يمكن أن يؤدي تدني مستوى المعرفة حول القوانين والاتفاقيات الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ضعف التنفيذ القانوني وعدم احترام حقوقهم، مما يعزز من التحديات التي يواجهونها.

¹⁴ مقابلة فردية، سليمان الصرايرة، مدير مكتب الارتباط للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إقليم الجنوب، محافظة الكرك.

- زيادة التكاليف والجهد: بُعد المحافظة عن مراكز المنظمات الداعمة يمكن أن يزيد من التكاليف المالية والجهد البدني للأشخاص ذوي الإعاقة وأسره عند محاولة الوصول إلى الخدمات المتاحة.

8. التوصيات

بناءً على ما سبق، توصلت الورقة إلى عدد من التوصيات التي تهدف إلى تحسين خدمات الدعم النفسي والاجتماعي الموجه للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسره في منطقة قصب الكرك بما يتناسب مع خصائصهم واحتياجاتهم المختلفة بما يمكنهم من تطوير مهاراتهم الشخصية وقدراتهم الخاصة التي من شأنها الوصول بهم إلى مستوى من الاستقلالية الذاتية والسلام النفسي والاجتماعي وبالتالي تمكينهم من مواجهة تحديات الحياة المختلفة.

- رفع وعي صناعات القرار حول الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية في خدمات الدعم النفسي والاجتماعي من خلال المنظمات الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير برامج تدريبية حول كيفية التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية تستهدف العاملين في الجهات المعنية من خلال المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المحلية. وعقد دورات لغة الإشارة تستهدف الكوادر العاملين في المستشفيات والمراكز الشاملة بشكل عام والعيادات النفسية بشكل خاص بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير دليل وطني موحد لإجراءات تقييم فعالية مشاريع الصحة النفسية المستهدفة للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص.
- إنشاء لجان من خلال المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة تهدف إلى مراقبة آليات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية ومراقبة العمليات والخدمات أثناء تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لهم.
- تهيئة مرافق مديرية الصحة من قبل مديرية الصحة ومديرية الأشغال العامة والبلدية في الكرك مما يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسره لتلقي خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وتهيئة المرافق الصحية للاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة وتخصيص ميزانيات محددة لذلك في الخطط الاستراتيجية السنوية.

- تدريب العاملين في مديرية الصحة حول برامج التدخل المبكر المتخصصة الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسرتهم.
- تطوير المنصات الطبية الإلكترونية بما يسهل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية لها. بالإضافة الى تطوير نموذج الكتروني يقيس مدى رضا المرضى من ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسرتهم من مراجعين المستشفيات والمراكز الشاملة حول التهيئة البيئية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي المقدمة لهم، وتوفير النشرات الطبية والأدوية بطريقة برايل أو طريقة صوتية تتناسب مع ذوي الإعاقة البصرية.
- إنشاء برامج توعوية وتثقيفية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمجال الدعم النفسي والاجتماعي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسرتهم من خلال المنصات الإعلامية والصحفية. تهدف هذه البرامج الى رفع وعي الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية وأسرتهم حول قانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لعام 2017.
- عقد برامج حول الحماية من العنف المجتمعي تستهدف العاملين في القطاع النفسي في محافظة الكرك والعاملين في القطاع الصحي بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق ذوي الإعاقة ومديرية الامن العام.



www.wana.org

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | info@wana.jo | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة ، عمان، الأردن

www.wanainstitute.org